Distr.: General
6 July 2026
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثالثة والسبعون

جنيف، 14–25 أيلول/سبتمبر 2026

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

تقرير من الأمينة العامة للأونكتاد

موجز

يتناول هذا التقرير الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً للتنمية المستدامة في أفريقيا في الفترة من أيار/مايو 2025 إلى نيسان/أبريل 2026. وصُنِّفت الأنشطة في إطار أربعة من التطلعات الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وهي كالآتي: النمو الشامل والتنمية المستدامة؛ والتكامل الإقليمي؛ والتنمية المتمحورة حول الناس، مع التركيز على النساء والشباب؛ والاندماج في الاقتصاد العالمي. وخصَّص الأونكتاد لهذه الأنشطة نسبة 33,9 في المائة من إجمالي نفقات التعاون التقني في عام 2025، أي ما يعادل 521 979 19 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدّمة

1- اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في عام 2015 خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وتتضمن الخطة التطلعات التالية: ازدهار أفريقيا القائم على النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة؛ وقارة متكاملة وموحدة سياسياً وقائمة على مُثُل الوحدوية الأفريقية ورؤية نهضة أفريقيا؛ وأفريقيا التي يشكل الناس محرك تنميتها، وتعتمد على إمكانات الشعوب الأفريقية، ولا سيما النساء والشباب، وتعتني بالأطفال؛ وأفريقيا كشريك عالمي فاعل قويّ ومتحد ومرن ومؤثر. ويتمتع الأونكتاد بولاية دعم الدول الأفريقية في تحقيق أهداف خطة 2063[(1)]. ويتناول هذا التقرير الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً للتنمية المستدامة في أفريقيا في الفترة من أيار/مايو 2025 إلى نيسان/أبريل 2026.

ثانياً- الأنشطة الرئيسية

ألف- النمو الشامل والتنمية المستدامة

2- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم الأونكتاد النمو الشامل والتنمية المستدامة في بلدان أفريقيا من خلال العديد من أنشطة البحث والتحليل والتعاون التقني.

3- ***التنمية الاقتصادية في أفريقيا 2024: إطلاق العنان لإمكانات التجارة في أفريقيا - تعزيز الأسواق الإقليمية والحد من المخاطر***. واصل الأونكتاد نشر نتائج هذا المنشور من خلال الحوار الدولي حول السياسات العامة. ونظم الأونكتاد حدثاً جانبياً على هامش المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية لمناقشة السبل التي يمكن أن تتبعها البلدان الأفريقية للحد من تأثرها بالصدمات الخارجية من خلال تعزيز الأسواق الإقليمية، والاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتحسين قنوات الربط وسلاسل القيمة على الصعيد الإقليمي (أيلول/سبتمبر 2025).

4- ***تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2025: هل الخدمات هي الطريق الجديد للتحول الهيكلي؟*** أشار الأونكتاد، في هذا المنشور، إلى أن الخدمات تؤدي دوراً متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي، ودرس ما إذا كانت الخدمات قادرة على دفع عجلة التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً - التي يقع 33 منها في أفريقيا - وفي ظل أي ظروف يمكن أن تحقق ذلك. وأفاد الأونكتاد في التقرير بأن الخدمات لا تشكل طريقاً مختصراً للتنمية، وأنها لا يمكن أن تسهم في التحول إلا عندما ترتبط بالصناعة التحويلية والزراعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى، وعندما يدعمها الاستثمار في المهارات والبنية التحتية الرقمية. وفي هذا الصدد، أشار الأونكتاد إلى ضرورة وضع سياسات تجارية واستثمارية فعالة، إلى جانب التعاون الإقليمي وتعزيز الدعم المتعدد الأطراف بما يتماشى مع قدرات أقل البلدان نمواً على الإمداد.

5- **التجارة والفقر وعدم المساواة.** أصدر الأونكتاد ثلاث دراسات تحليلية لدعم البلدان الضعيفة في جهودها الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة. وحدد الأونكتاد، في التقرير المعنون "Towards a prosperous and equitable Chad: Economic and social policies to reduce poverty and inequality" (نحو تحقيق الازدهار والإنصاف في تشاد: السياسات الاجتماعية للحد من الفقر وعدم المساواة) العواملَ المسببة للفقر، وناقش السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية والقطاعية التي يمكن من خلالها الحد من الفقر وعدم المساواة في تشاد. وعقد الأونكتاد، بالتعاون مع مكتب جنيف التابع لمؤسسة فريدريك إيبرت، حواراً حول عدم المساواة والفقر والتجارة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، جمع أكثر من 60 من صانعي السياسات الأفارقة من العواصم، ومندوبين من البعثات الدائمة، وخبراء من المنظمات الدولية،

(1) TD/561/Add.2، الفقرة 78.80.

فضـلاً عن ممثلين عن النقابات العمالية والمجتمع المدني وأكاديميين، لتبادل الخبرات والدروس المستفادة بشأن السياسات والتدابير الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة (أيلول/سبتمبر 2025). وعقد الأونكتاد حلقة دراسية شبكية حول الإعاقة والفقر في أفريقيا، حضرها أكثر من 80 مشاركاً (من بينهم 59 في المائة من النساء)، بمن في ذلك صانعو سياسات وممثلون عن المجتمع المدني وأكاديميون وأشخاص ذوو إعاقة (آذار/مارس 2026). وأخيراً، نظم الأونكتاد دورة تدريبية حول القضـــايا الاقتصـــادية والتنموية الدولية الرئيسـية لوفود البعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومنظمة التجارة العالمية، تحت عنوان "Understanding poverty in developing countries: Trends, drivers and policy options" (فهم الفقر في البلدان النامية: الاتجاهات والعوامل المحركة والخيارات المتاحة في مجال السياسة العامة) (آذار/مارس 2026).

6- **توصـيف مواطن الضـعف**. نظم الأونكتاد حلقة العمل الوطنية لاعتماد التوصـيف الذي أُعدّ عن مواطن الضـعف التي تعاني منها جيبوتي، بحضـور 56 مشـاركاً (منهم 17 امرأة) من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوسـاط الأكاديمية (أيار/مايو 2025). وقام الأونكتاد ببعثات تمهيدية لإعداد الملفات الخاصـة بتوصـيف مواطن الضـعف في جمهورية تنزانيا المتحدة (أيلول/سـبتمبر 2025) وأوغندا (29 أيلول/سـبتمبر – 1 تشـرين الأول/أكتوبر 2025)، عقب اجتياز مرحلة التأهيل المسـبق للخروج من فئة أقل البلدان نمواً خلال الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2024. وقد شكّلت هذه البعثات انطلاقة رسمية لعملية تقييم مواطن الضـعف، وسـاعدت في إطلاع السـلطات الوطنية على الشـروط التي ينبغي استيفاؤها للخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وقدم الأونكتاد عرضـاً حول مواطن الضـعف التي تعاني منها رواندا والفرص المتاحة في مجال التجارة في ضـــوء خروج رواندا المحتمل من فئة أقل البلدان نمواً، وذلك خلال حلقة عمل وطنية حول تعزيز مرونة التجارة، عُقدت في كيغالي، وشـارك في تنظيمها كل من وزارة التجارة والصـناعة في رواندا ومكتب الأمم المتحدة للممثل السـامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (أيلول/سبتمبر 2025).

7- **تقديم الدعم من أجل الخروج من فئة أقل البلدان نمواً**. في إطار مشـروع حسـاب الأمم المتحدة للتنمية المعنون «دعم التقدم الاقتصـادي الهيكلي نحو الخروج من فئة أقل البلدان نمواً بالنسـبة إلى البلدان الأفريقية والآسـيوية المؤهلة مسـبقاً» (2023–2026)، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع السـلطات الوطنية، حلقات عمل تدريبية في لوسـاكا (أيار/مايو 2025) وداكار (أيلول/سـبتمبر 2025)، جمعت 20 مشـاركاً من كل بلد (من بينهم 6 و7 نساء، على التوالي) واستندت إلى دليل تدريبي وضعه الأونكتاد وجرى تحديثه في الفترة 2024–2025. وأعد الأونكتاد ملفات توجز السياسة الصناعية لكل بلد؛ وأجرى مشاورات مع السلطات في السـنغال بشـأن مشـروع اسـتراتيجية للانتقال السـلس وبشـأن الاسـتفادة القصـوى من تدابير الدعم الدولية خلال فترتي ما قبل الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وبعدها؛ وقدم، على مدى ثلاثة أشـــهر في عام 2025، خدمات استشارية بشأن السياسة الصناعية في زامبيا. بالإضافة إلى ذلك، نظم الأونكتاد دورة تدريبية حول القضايا الاقتصـادية والتنموية الدولية الرئيسـية لوفود البعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومنظمة التجارة العالمية، تناولت التوقعات الاقتصـادية والاجتماعية لأقل البلدان نمواً، شـملت مناقشـات حول معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، والمعاملة الخاصـة والتفاضـلية، والموجزات الخاصـة بتوصـيف مواطن الضـعف، والتمويل، والاستراتيجيات الرامية إلى التغلب على العوائق الهيكلية التي تعترض التنمية (كانون الأول/ديسمبر 2025).

8- **عمليات تقييم الفجوات في القدرات الإنتاجية الوطنية**. أكمل الأونكتاد تقييماً وبرنامجاً شـــاملاً لتنمية القدرات الإنتاجية في زمبابوي، وقد تمت المصـــادقة عليهما خلال حلقة عمل وطنية (أيار/مايو 2025). وأعد الأونكتاد نسـخة أولية لتقييم خاص بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعقد حلقات عمل بشـأن تعزيز القدرات الإنتاجية واسـتخدام مؤشـر القدرات الإنتاجية، فضـلاً عن القيام ببعثة توعوية بشـأن سـياسـات النهوض بالقدرات الإنتاجية (آذار/مارس 2026). ويعكف الأونكتاد، بالتعاون مع لجنة تيار بنغويلا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

على تنفيذ مشروع مرفق البيئة العالمية المعنون «إدماج الاقتصاد الأزرق القادر على التكيف مع تغير المناخ في منطقة النظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار بنغويلا»، والذي يشـــمل أنغولا وناميبيا وجنوب أفريقيا. وعقب حلقة العمل التمهيدية التي عُقدت في ناميبيا (تشـــرين الثاني/نوفمبر 2025)، بدأ الأونكتاد بحثاً حول منتجات الاقتصاد الأزرق في كل بلد التي تنطوي على إمكانات لتحقيق القيمة المضافة والشمول والتصدير، بالإضافة إلى تحديد نظم إصدار شهادات الاعتماد المناسبة من جانب هيئات خارجية والخيارات المتاحة في مجال التمويل الأزرق. بالإضـــافة إلى ذلك، صـــمم الأونكتاد برنامجاً تدريبياً حول إضـــافة القيمة في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أنغولا؛ وأكمل مشروع دراسة حول التدابير غير الجمركية التي تواجهها صادرات منتجات زراعية مختارة من موزامبيق.

9- **السـلع الأسـاسـية والتنمية.** في إطار المشـروع المعنون «المعادن الحرجة للانتقال الطاقي: تقييم سـريع للقدرة على إضـافة القيمة والتنويع في جنوب أفريقيا»، الذي تموله اليابان، أعد الأونكتاد دراسـات تقييمية خاصـة بمدغشـقر وناميبيا وزامبيا، حدد فيها الفرص المتاحة لإضـافة القيمة والتنويع الاقتصـادي المرتبطة بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي. وحددت الدراسات أكثر من 250 فرصـة للتنويع في ما لا يقل عن 10 قطاعات، بما في ذلك ما لا يقل عن 39 فرصة مرتبطة مباشرة بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي في كل بلد. وعُرضـت هذه الدراسـات التقييمية خلال المشـاورات الوطنية وحلقات العمل التقنية، وسـاهمت في تحديد الإجراءات ذات الأولوية في مجالات السياسة الصناعية، وتشجيع الاستثمار، وتطوير سلاسل القيمة. وسـاهم الأونكتاد في مشـاورة دولية عُقدت في أكرا حول المعادن الحرجة للانتقال الطاقي والتحول الاقتصـــادي الهيكلي في أفريقيا، نظمتها منظمة «أصـــدقاء بحيرة توركانا» ومنظمة «مراقبة الموارد في أفريقيا الجنوبية» وشـبكة العالم الثالث في أفريقيا (كانون الأول/ديسـمبر 2025). ودرس الأونكتاد الكيفية التي يمكن بها لقطاع التعدين أن يعزز الروابط بين القطاعات، لا سيما في قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية. بالإضـــافة إلى ذلك، شـــارك الأونكتاد في فرقة العمل المعنية بإنشـــاء آلية لتخزين الأغذية لأقل البلدان نموا، بقيادة مكتب الممثل الســـامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الســـاحلية والدول الجزرية الصـــغيرة النامية، وقدم المشـــورة التقنية في اجتماع للخبراء عُقد للنظر في المتطلبات التشـــغيلية، وأطر الحوكمة والأطر المؤسسية، ونماذج التمويل، والنظم اللوجستية (شباط/فبراير 2026).

10- **المنافسة وحماية المستهلك.** يدعم الأونكتاد، منذ عام 2019، أنغولا، وكابو فيردي، وغينيا بيساو، وموزامبيق، وساو تومي وبرينسيبي من خلال مشروع التعاون التقني المعنون "تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان النامية الأفريقية الناطقة بالبرتغالية وتيمور – ليشتي في مجال المنافسة وحماية المستهلك"، بدعم مالي من البرتغال. وعقد الأونكتاد حلقة دراســـية شـــبكية تناولت التحديات التي تواجه إنفاذ قانون المنافسة في الولايات القضائية الأقل خبرة، والمنافسة في الاقتصاد الرقمي، والتعاون بين هيئات المنافسة في المنطقة (أيلول/سبتمبر 2025). كما نظم الأونكتاد حلقة دراسية شبكية حول حماية المستهلك، جمعت ممثلين عن الوزارات ووكالات حماية المسـتهلك والهيئات التنظيمية وجمعيات المسـتهلكين لتبادل الخبرات حول تعزيز وعي المستهلك ووضـع استراتيجيات اتصـال مصـممة خصـيصـاً لتتناسـب مع الواقع المحلي (أيلول/سبتمبر 2025). وقدم الأونكتاد خدمات اسـتشـارية لهيئة المنافسـة المنشـأة حديثاً في كابو فيردي، كما قدم المساعدة لغينيا بيساو في مجال تطوير المؤسسات في المستقبل. وقد ساهم المشروع في إبرام ترتيبات تعاون ثنائية جديدة بين هيئات المنافســـة في أنغولا، والبرازيل، وكابو فيردي، وموزامبيق، والبرتغال. وقد تحسّـن التوازن بين الجنسـين في صـفوف المشـاركين في فعاليات المشـروع من 30 إلى 50–55 في المائة، وأكدت الجهات المستفيدة بشكل مستمر على أهمية المساعدة التقنية. وفي إطار هذا المشروع، أجرى الأونكتاد في عام 2025 استعراض الاقران لقانون وسياسة حماية المستهلك في أنغولا؛ ونوقشت النتائج والتوصيات التي تمخض عنها الاستعراض في مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصـفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسـات التجارية التقييدية

(تموز/يوليه 2025)، ونُشرت في لواندا بين السلطات الحكومية ورابطات المستهلكين ورابطات الأعمال وغرف التجارة والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، بما في ذلك من خلال بث إذاعي مباشر، بهدف التوعية بحماية المستهلك باعتبارها قضية تنموية (تشرين الأول/أكتوبر 2025).

11- **برنامج التصنيع المستدام والتلوث البيئي**. في إطار هذا البرنامج، المموَّل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، قدم الأونكتاد الدعم لإعداد مشروع قانون بشأن المواد البلاستيكية الأحادية الاستخدام، المعروض حالياً على المجلس التشريعي لجماعة شرق أفريقيا كي ينظر فيه. وتعزيزاً للتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب وفق شروط متفق عليها، دعم الأونكتاد مشاركة رواد أعمال من غانا وكينيا في حلقة عمل حول الاقتصاد الحيوي اشترك الأونكتاد في استضافتها مع معهد شاتام هاوس في ساو باولو، البرازيل، وذلك في إطار حدث جانبي رسمي ضمن المنتدى العالمي للاقتصاد الدائري لعام 2025. بالإضافة إلى ذلك، أدى رواد الأعمال زيارةً إلى الجهات الفاعلة التي تنشط في هذا القطاع لتبادل المعلومات بشأن إنتاج ألياف الأناناس والمواد البلاستيكية البديلة في الزراعة. واستضاف الأونكتاد ندوة في نيروبي حول الألياف البديلة في شرق أفريقيا، جمعت بين كبار المنتجين والمشترين والجهات الداعمة لقطاع الألياف البديلة والطبيعية في جميع أنحاء شرق أفريقيا، بهدف تسريع وتيرة التعاون والاستثمار (تشرين الأول/أكتوبر 2025). وأدت هذه المبادرة إلى إنشاء دليل إقليمي لأصحاب المصلحة وتأسيس منتدى الألياف البديلة في شرق إفريقيا. وأصدر الأونكتاد تقريراً بعنوان "Plastic substitution in developing countries: Sectoral opportunities and challenges" (استبدال المواد البلاستيكية في البلدان النامية: الفرص والتحديات القطاعية)، تناول فيه الحالة في غانا وكينيا ونيجيريا، وتقريراً بعنوان "Solutions in traditional knowledge: How gravity water filters could help reduce single-use plastics in sub-Saharan Africa" (حلول مستمدة من المعارف التقليدية: كيف يمكن لمرشحات المياه التي تعمل بالجاذبية أن تساعد في الحد من استخدام المواد البلاستيكية الأحادية الاستخدام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى).

12- **استراتيجيات التصدير الأخضر**. في إطار مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية المعنون «إجراءات مبتكرة في مجال المناخ من أجل تسريع التصنيع الأخضر في منطقة جنوب أفريقيا»، يعمل الأونكتاد مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز القدرات في ملاوي وموزامبيق وناميبيا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي في مجال تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر من أجل تصنيع شامل للجميع ومستدام. وتشمل الأنشطة إعداد أربع دراسات إقليمية حول الانتقال إلى الطاقة الخضراء، والمشاريع الصغرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والاقتصاد الدائري، والطاقة المتجددة، والابتكار؛ وتنظيم حلقات عمل وطنية في كل بلد من البلدان المشمولة بالمشروع. وواصل الأونكتاد العمل على دعم تنفيذ *سياسات تجارية لدفع الخطط الوطنية المتعلقة بالمناخ: دليل لصانعي السياسات*، ونظم مشاورة تقنية في السنغال حول استخدام التجارة كمحرك للعمل المناخي (شباط/فبراير 2026). ومكّن الأونكتاد 40 من صانعي السياسات من غامبيا من المشاركة في دورة تعلّم إلكترونية حول تسخير التجارة من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالمناخ والتنمية. وقد نُظمت هذه الدورة بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وكيانات دولية أخرى (7 تشرين الثاني/نوفمبر – 16 كانون الأول/ديسمبر 2025). وأخيراً، بدأ الأونكتاد في إعداد تقرير تشخيصي حول الأمن الغذائي والتجارة وتغير المناخ في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

13- **وضع إطار مؤشرات تتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي**. يُعدّ الأونكتاد أحد المساهمين الرئيسيين في المبادرة المتعلقة بوضع إطار مؤشرات تتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي، والتي تقودها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف المبادرة إلى وضع مؤشرات تعكس الرفاهية والاستدامة والشمول، تكمِّل مقياس الناتج المحلي الإجمالي. وتُعد السنغال من بين الدول المستفيدة من البرنامج التجريبي المقرر.

وجمع حدث موازٍ نُظِّم في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد السادس عشر؛ تشرين الأول/أكتوبر 2025)، الدول الأعضاء في أفريقيا لمناقشة الإطار الجديد، الذي وُضعت صيغته النهائية في اجتماع للخبراء (كانون الثاني/يناير 2026).

14- **تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية.** أصدر الأونكتاد تقييماً بشأن زمبابوي؛ وأُطلق التقييم بحضور 65 مشاركاً، وتخلله اجتماع مائدة مستديرة مع شركاء في التنمية، بهدف إيجاد زخم لعملية التنفيذ (أيار/مايو 2025). وطلبت حكومة زمبابوي الحصول على دعم الأونكتاد في وضع استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية واعتماد أداة لتتبع إصلاح التجارة الإلكترونية. وفي غامبيا، عمل الأونكتاد مع وزارة التجارة والصناعة والتكامل الإقليمي والعمالة على إجراء تقييم لمدى توافق القوانين الوطنية مع «النص الثابت» لمبادرة البيان المشترك بشأن التجارة الإلكترونية؛ وجرت المصادقة على نتائج التقييم خلال اجتماعات ثنائية مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، عُقدت في بنجول (تشرين الثاني/نوفمبر 2025)[(2)].

15- **استراتيجيات التجارة الإلكترونية ودعم التنفيذ.** يساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية في وضع استراتيجيات وطنية للتجارة الإلكترونية بهدف التحقق من أن التجارة الإلكترونية تدعم أهداف التنمية. وجرت المصادقة على استراتيجيات التجارة الإلكترونية التي تدعمها الأونكتاد في حلقات عمل وطنية عُقدت في غانا (حزيران/يونيه 2025) وموريتانيا (تشرين الأول/أكتوبر 2025). وفي غانا، ناقشت اللجنة الوطنية للتجارة الإلكترونية – التي تضم 26 عضواً من القطاع العام والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية – مسألة التنفيذ والتمست الدعم من الجهات المانحة (تشرين الثاني/نوفمبر 2025). وفي موريتانيا، أُطلقت الاستراتيجية رسمياً في نواكشوط (نيسان/أبريل 2026)، وأعقبت ذلك اجتماعات عُقدت لحشد الدعم التقني والمالي اللازم لتنفيذها. وفي تونس، يدعم الأونكتاد وزارة التجارة وتنمية الصادرات في وضع استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية، وذلك استناداً إلى تقييم أُجري للتجارة الإلكترونية وخطة العمل التي وُضعت في عام 2021؛ وعُقدت اجتماعات التخطيط الأولية لتحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة (31 آذار/مارس – 2 نيسان/أبريل 2026). وواصل الأونكتاد دعم البلدان في تنفيذ إصلاحات الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك من خلال أداة تتبع إصلاح التجارة الإلكترونية. ونظم الأونكتاد دورة تدريبية حول «أداة تتبع إصلاح التجارة الإلكترونية» للجنة الوطنية لتنفيذ استراتيجية التجارة الإلكترونية في كينيا (تشرين الثاني/نوفمبر 2025)، وقدم تدريباً على استخدام أداة تتبع إصلاح التجارة الإلكترونية للمسؤولين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعنيين بتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للتجارة الإلكترونية، في إطار دورة عُقدت في لاغوس، نيجيريا (تموز/يوليه 2025) وأبوجا (تشرين الثاني/نوفمبر 2025).

16- **العلوم والتكنولوجيا والابتكار.** في إطار مشروع "مجمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة: بناء الخبرات في مجال السياسات والممارسات في بلدان آسيوية وأفريقية مختارة"، الذي يموله الصندوق الفرعي لخطة عام 2030 للتنمية المستدامة، والذي يجري تنفيذه بالتعاون مع الصين ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومكاتب المنسقين المقيمين في البلدان المستفيدة، واصل الأونكتاد تقديم الدعم إلى غانا وموزامبيق. ونظم الأونكتاد حلقة لأصحاب المصلحة المتعددين حول خريطة الطريق لدعم مجمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في غانا (آب/أغسطس 2025). وأطلق الأونكتاد شبكة خبراء تُعنى بمجمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتضم ثلاثة خبراء من أفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر 2025)، وعقد دورة تجريبية للتعلم الإلكتروني بعنوان «مجمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار: السياسات والممارسات» (شباط/فبراير 2026).

(2) انظر الوثيقة المؤرخة 26 تموز/يوليه 2024، المتاحة على الرابط التالي: https://www.wto.org/english/tratop_e/ecom_e/joint_statement_e.htm.

وأصـــدر الأونكتاد ثلاث مذكرات تقنية حول تعزيز مجمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، واقترح مبادئ توجيهية للأطر السياساتية والمؤسسية الخاصة بهذه المجمعات. ويواصل الأونكتاد تنفيذ «برنامج التعاون الابتكاري لرصد المحاصيل» الذي يستفيد من الخبرات التقنية للأكاديمية الصينية للعلوم، وذلك لدعم 14 بلداً في أفريقيا[3] في استخدام بيانات الأقمار الصناعية لرصد أوضاع المحاصيل. وفي نيجيريا، تُستخدم هذه الأداة لإصدار نشرات فصلية حول ظروف المحاصيل، بهدف توجيه السياسات الزراعية؛ وفي عام 2025، بدأت نيجيريا في استخدام هذه الأداة لتحديد المحاصيل التي تحتاج إلى دعم في إطار سلسلة القيمة الزراعية، ولتقديم دعم موجه للمزارعات. وعقد الأونكتاد دورة تعلم إلكترونية حول سياسات وممارسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، جمعت 91 مشاركاً مسجلاً (منهم 40 امرأة) من 26 بلداً في أفريقيا (تشرين الأول/ أكتوبر 2025 – شباط/فبراير 2026). وأخيراً، اشترك الأونكتاد، بوصفه المنسق المشارك لمسار عمل فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني ببناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المســتدامة، في تنظيم دورة تدريبية عبر الإنترنت حول ســياســات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وأدوات السياسة العامة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، بحضور 208 مشاركين (منهم 92 امرأة) من 35 بلداً أفريقياً (أيار/مايو 2025).

17- **إحصاءات عن الاقتصاد الرقمي.** نظم الأونكتاد وأمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومنظمة التجارة العالمية حلقة عمل إقليمية في نيروبي، حضـــرها 30 مشـــاركاً (منهم 16 امرأة) من 16 بلداً عضواً في السوق المشتركة، حول تحسين توافر الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي (كانون الأول/ديسمبر 2025).

18- **الاستثمار في الصحة.** أصـــدر الأونكتاد تقريراً عن الاستثمار في الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية في أفريقيا، وشارك في المنتدى العالمي الثالث للإنتاج المحلي الذي نظمته منظمة الصحة العالمية وفي المؤتمر الوزاري الأول حول الإنتاج المحلي للأدوية وتكنولوجيات الصحة في أفريقيا. ويسلط التقرير الضوء على حلول التمويل والاستثمار التي يمكن من خلالها توسيع نطاق صناعة المستحضرات الصيدلانية. وتعاون الأونكتاد مع منظمة المناطق الاقتصادية الأفريقية في تنظيم حلقة دراسية شبكية لعرض نتائج التقرير المعنون "Attracting pharmaceutical manufacturing to Africa's special economic zones" (جذب تصنيع المستحضرات الصيدلانية إلى المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا). وقدم الأونكتاد محاضرة في أكاديمية المناطق الاقتصادية الخاصة الأفريقية حول استراتيجيات الاستثمار في إنتاج المستحضرات الصيدلانية. بالإضافة إلى ذلك، ساهم الأونكتاد مساهمة تقنية في إعداد موجز سياساتي أصدرته منظمة المناطق الاقتصادية الأفريقية، وشارك في الاجتماع السنوي للمنظمة. وقد ساعدت هذه التدخلات في إذكاء الوعي بالنهج السياساتية الرامية إلى جذب الاستثمارات في مجال تصنيع المستحضرات الصيدلانية.

19- **تشجيع الاستثمار.** في إطار مشـــروع حســـاب الأمم المتحدة للتنمية المعنون «جذب التمويل والاســـتثمار من أجل الانتقال الطاقي في أفريقيا»، تعاون الأونكتاد مع لجنة الاســـتثمار الإثيوبية ومجلس تشجيع الاستثمار والتنمية في ناميبيا لتنظيم حلقات عمل حول مشاريع الانتقال الطاقي المقبولة مصرفياً، بحضـور 75 مشـاركاً من وكالات الاسـتثمار والهيئات التنظيمية ومؤسـسـات التمويل الإنمائي والقطاع الخاص؛ وحظيت حلقات العمل دائماً بأعلى درجات الرضا، واعتُبرت ذات أهمية خاصة لعمل المشاركين (كانون الأول/ديسـمبر 2025). وقام الأونكتاد، بالاشـتراك مع إدارة الشـؤون الاقتصـادية والاجتماعية، بوضع وحدات تدريبية حول المشاريع المقبولة مصرفياً، وشارك في معرض الاستثمار في أهداف التنمية المســـتدامة خلال المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (30 حزيران/يونيه – 3 تموز/يوليه 2025)،

(3) الجزائر، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وغانا، وكينيا، وملاوي، ومالي، وليبيريا، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وموريشيوس، وزامبيا، وزمبابوي.

حيث عرضت البلدان المستفيدة مشاريع الانتقال الطاقي أمام المستثمرين المحتملين. وفي إطار مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية، يسّر الأونكتاد عرضَ الفرص الاستثمارية في إثيوبيا وملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة خلال مؤتمر الاستثمار المستقبلي لعام 2025، الذي عُقد في جيامن، الصين (أيلول/سبتمبر 2025). ونُظِّمت دورة تدريبية حول مشاريع الانتقال الطاقي المقبولة مصرفياً في ملاوي (شباط/فبراير 2026) وسيشيل (نيسان/أبريل 2026). وساهم الأونكتاد في منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة (نيسان/أبريل 2026). كما ساهم، في إطار برنامج تنمية القدرات التابع للإطار المتكامل المعزز المخصص لوكالات تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً، في حلقة العمل التدريبية السنوية التي استمرت أسبوعاً واحداً والموجهة إلى المسؤولين في وكالات تشجيع الاستثمار، والتي نُظمت بالاشتراك مع أربع كيانات[4]، وجمعت 26 مشاركاً (من بينهم 12 امرأة) من 21 بلداً ولجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، حيث ركّز التدريب على تيسير الاستثمار من أجل الانتقال الطاقي؛ وآليات الانتقال؛ وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة؛ وتقييم المشاريع المقبولة مصرفياً (أيار/مايو 2025). ونظم الأونكتاد وأمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي حلقة دراسية شبكية حول إدراك المخاطر، والتخفيف من حدتها، وتسويق صورة البلاد باعتبارها عوامل رئيسية في جذب الاستثمارات المستدامة، بحضور 120 مشاركاً (33 في المائة من النساء) من وكالات التجارة والتنمية الاقتصادية والمؤسسات المالية ووكالات الاستثمار والسياحة التابعة للدول الأعضاء في السوق المشتركة؛ واعتبر 88 في المائة من المشاركين في الاستبيان الذي أُجري عقب الحلقة الدراسية الشبكية أن المضمون كان مفيداً أو مفيداً جداً (تشرين الثاني/نوفمبر 2025).

20- **ريادة الأعمال**. في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز ريادة الأعمال في أفريقيا، تعاون الأونكتاد مع وحدة "Learn Logistics" التابعة لمؤسسة Kühne ومراكز «إمبريتك» المحلية من أجل تنظيم حلقتيْ عمل بعنوان "Logi Hub Pre-Accelerator" مدة كل منهما خمسة أيام في أوغندا وجنوب أفريقيا (كانون الأول/ديسمبر 2025)، بهدف تعزيز قدرات رواد الأعمال في مجال الخدمات اللوجستية الذكية والمنصات التعاونية. واستفادت حلقتا العمل من عملية التعلم من الأقران من خلال إشراك خريجي برنامج الزمالة «e-founders» (رواد الأعمال الرقمية) من أفريقيا، بصفتهم موجِّهين ومتحدثين وأعضاء لجنة التحكيم المكلفة بتقييم عروض المشاريع. وفي إطار المتابعة، سيتم إطلاق دورة تدريبية لبناء القدرات ضمن منصة إمبريتك للأهداف العالمية التابعة للأونكتاد، بهدف دعم دمج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في نماذج الأعمال اللوجستية.

21- **المحاسبة والإبلاغ**. الشراكة الإقليمية الأفريقية للاستدامة والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة هي منصة قارية لتبادل المعرفة بين البلدان والمنظمات الدولية، يدعمها الأونكتاد وتضم 66 عضواً من 31 بلداً حتى عام 2025. وقدم الأونكتاد تدريباً على المنصة الإلكترونية، بهدف تعزيز قدرات الأعضاء في مجال إعداد التقارير (نيسان/أبريل 2025). واشتركت الشراكة الإقليمية ومجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين حلقة دراسية شبكية لعرض المعايير الأخلاقية الجديدة الخاصة بإعداد تقارير الاستدامة والتحقق منها (أيار/مايو 2025). بالإضافة إلى ذلك، نظمت الشراكة الإقليمية حلقة عمل إقليمية عبر الإنترنت حول أفضل الممارسات المتعلقة بتبني المعايير الدولية لإعداد تقارير الاستدامة، جمعت خبراء من المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، ومنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا، واتحاد المحاسبين لعموم أفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر 2025).

(4) منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار.

22- **تيسير الأعمال.** تساعد منصات الحكومة الإلكترونية لتيسير الأعمال والاستثمار التابعة للأونكتاد الحكومات على تبسيط الإجراءات الإدارية وأتمتتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفادت كل من أنغولا وبنن وغامبيا وكينيا وليسوتو ومالي ونيجيريا وزمبابوي من هذه المنصات.

23- **المناخ والتنمية.** نظم الأونكتاد، بالتعاون مع رئاسة مجموعة الـ 77 والصين في جنيف، حلقتي عمل في روما للمفاوضين المعنيين بالتمويل المناخي من البلدان النامية (أيلول/سبتمبر 2025)، تمهيداً للدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وشارك ممثلون عن الجزائر، وغامبيا، ومالي، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، وتونس، وزمبابوي في حلقة عمل واحدة على الأقل من بين الحلقتين. وقدم الأونكتاد الدعم للمفاوضين المعنيين بقضايا المناخ من بلدان أفريقية في مسارات عمل مختلفة خلال الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف.

24- **الديون وتمويل التنمية.** عمل الأونكتاد بوصفه الأمانة الفنية لفريق خبراء الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالديون، التي وضعت 11 مقترحاً لمعالجة أزمة الديون وتوفير تمويل التنمية، بما في ذلك «منصة المقترضين»، التي أُطلقت في واشنطن العاصمة (نيسان/أبريل 2026). ونظم الأونكتاد حلقة عمل في لوساكا، جمعت 30 من صانعي السياسات من إثيوبيا وزامبيا لمناقشة إعادة هيكلة الديون في إطار «الإطار المشترك لمجموعة العشرين» (28 تموز/يوليه – 1 آب/أغسطس 2025). ونظم الأونكتاد حلقة عمل حول التصنيفات الائتمانية السيادية والتواصل مع الفاعلين في الأسواق، بهدف تسهيل تبادل الآراء بين المسؤولين عن إدارة الديون وعن العلاقات مع المستثمرين من البرازيل وزامبيا حول استراتيجيات التواصل مع الفاعلين في الأسواق (كانون الأول/ديسمبر 2025). وقدم الأونكتاد الدعم لرئاسة مجموعة العشرين (جنوب أفريقيا). وأكمل الأونكتاد تنفيذ مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية المعنون «تعبئة الموارد المالية الخارجية فيما بعد مرحلة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من أجل تنمية أكثر اخضراراً ومساواةً واستدامةً في مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية المعرضة للخطر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي». ومن بين البلدان المستفيدة من هذا المشروع كابو فيردي وجزر القمر، حيث وُضعت لكل منهما استراتيجيات وطنية للتمويل الخارجي وخرائط طريق للتنفيذ، نوقشت في حلقات عمل وطنية وإقليمية (كانون الأول/ديسمبر 2025).

25- **نظام إدارة الديون والتحليل المالي.** في عام 2025، اعتمد جنوب السودان الجيل السابع من نظام إدارة الديون والتحليل المالي، وبذلك ارتفع عدد البلدان الأفريقية التي تستخدم نظام النظام إلى 27 بلداً[(5)]. وتراوحت خدمات الدعم المقدمة في إطار نظام إدارة الديون والتحليل المالي من تسجيل الديون، والرصد، وإدارة المخاطر التشغيلية، وصولاً إلى إعداد التقارير والتحليل. وأتاح البرنامج أيضاً زهاء 50 فرصة للتدريب وبناء القدرات لـ 350 من الموظفين المكلفين بإدارة الديون في أفريقيا (أكثر من 30 في المائة من النساء) في مجال استخدام البرمجية وصيانتها، والتحقق من بيانات الديون، وإحصاءات الديون، وتحليل حافظات الديون، وإدماج نظام إدارة الديون والتحليل المالي في نظم المعلومات للإدارة المالية. وبفضل الدعم المقدم في إطار برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، أصبح لدى 89 في المائة من البلدان المستفيدة في أفريقيا سجلات شاملة للديون الخارجية على مستوى الحكومة المركزية، كما أصبح لدى 62 في المائة من البلدان سجلات شاملة للديون المحلية في نظام إدارة الديون والتحليل المالي، وقدمت 93 في المائة من البلدان المستفيدة بيانات إلى قاعدة بيانات «نظام الإبلاغ من المدينين» التابع للبنك الدولي خلال تلك الفترة.

(5) الجزائر، وأنغولا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ومصر، وغينيا الاستوائية، وإريتريا، وإثيوبيا، وغابون، وغينيا، وغينيا بيساو، ومدغشقر، وموريتانيا، والنيجر، ورواندا، وجنوب والسودان، والسودان، وتوغو، وأوغندا، وزامبيا، وزمبابوي.

باء- التكامل الإقليمي

26- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الأونكتاد الدعم للبلدان الأفريقية في تسخير التكامل الإقليمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والاتفاقيات دون الإقليمية.

27- **دمج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية.** في إطار مشروع الصندوق الفرعي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 المعنون «تعزيز قدرة البلدان الأفريقية الضعيفة على اعتماد حوافز سياساتية وأدوات مبتكرة من أجل دمج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية»، أعد الأونكتاد دراسات أثر وطنية حددت القطاعات ذات الأولوية التي توفر فرصاً لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في سلاسل القيمة الإقليمية، وجرت المصادقة على هذه الدراسات في حلقات عمل وطنية عُقدت في بنن وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا. وأنهى الأونكتاد إعداد التقرير التحليلي الخاص بكابو فيردي، الذي يسلط الضوء على الفرص المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعي مصائد الأسماك والاقتصاد الأزرق، وكذلك التقرير الخاص بتوغو، الذي يحدد الفرص المتاحة في مجالات الصناعات الزراعية والمنسوجات والخدمات اللوجستية. وبناءً على الدراسات الوطنية، نظم الأونكتاد أنشطة لبناء القدرات بالتعاون مع السلطات الوطنية. وفي كابو فيردي، عُقدت في ميندبلو حلقة عمل تدريبية خُصصت لمؤسسات صيد الأسماك الصغيرة، وركزت على ريادة الأعمال وشروط الحصول على الشهادات، والوصول إلى التمويل، والفرص المتاحة في الأسواق الإقليمية (تشرين الثاني/نوفمبر 2025). ونُفِّذ برنامج تدريبي إقليمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من بنن وتوغو في كوتونو، بنن، بالشراكة مع برنامج «إمبريتك»، بهدف تناول قضايا معايير الجودة، وإصدار الشهادات، وريادة الأعمال، والوصول إلى الأسواق الإقليمية في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (آذار/مارس 2026).

28- **التمويل الابتكاري والحلول الرقمية من أجل المشاريع الصغرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.** أصدر الأونكتاد تقريراً بعنوان "Leveraging digital technologies for microenterprises and small and medium-sized enterprises' integration into regional value and supply chains: The cases of Ethiopia, Malawi, the United Republic of Tanzania and Uganda" (الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لإدماج المشاريع الصغرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة والإمداد الإقليمية: حالات إثيوبيا، وملاوي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأوغندا)، استناداً إلى بحث أُجري بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (تشرين الأول/أكتوبر 2025). كما أصدر الأونكتاد تقريراً بعنوان "Unlocking growth: Determinants of supply chain finance in African markets" (إطلاق العنان للنمو: العوامل المحددة في تمويل سلاسل الإمداد في الأسواق الأفريقية)، يتضمن تحليلاً لأنماط تمويل سلاسل الإمداد في 31 بلداً؛ ودراسة لآليات مثل الائتمان التجاري، وبيع الديون، ومنصات التمويل الرقمي؛ ويقدم توصيات تهدف إلى تعزيز الأطر التنظيمية، وتشجيع الحلول المالية الرقمية، والاستفادة من تمويل سلاسل الإمداد من أجل دعم قدرة التجارة الإقليمية على الصمود (كانون الأول/ديسمبر 2025). وساهم الأونكتاد في حلقة عمل لبناء القدرات حول استخدام التكنولوجيا الرقمية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بهدف تعزيز التجارة بين الدول الأفريقية وسلاسل القيمة الإقليمية، اشتركت في تنظيمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ومنظمة Trade Mark Africa، في أديس أبابا (تشرين الثاني/نوفمبر 2025). بالإضافة إلى ذلك، شارك الأونكتاد في إطلاق الفرع الإقليمي الأفريقي لمنتدى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وساهم في المناقشات المتعلقة بتوسيع نطاق التمويل، وتشجيع الحلول المالية المبتكرة، وتعزيز المنظومات التي تدعم حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل في جميع أنحاء المنطقة (كانون الأول/ديسمبر 2025).

29- **تحسين قياس التجارة غير الرسمية عبر الحدود.** خلال الدورة السادسة عشرة للأونكتاد، تم عرض تطبيق الهاتف المحمول My Africa Cross-Border Trade Assistant، الذي طوّره الأونكتاد ومركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة بهدف تحسين عملية جمع وتحليل بيانات التجارة غير الرسمية عبر الحدود. وقد خضع التطبيق لاختبار تجريبي في خمسة معابر حدودية في بنن، حيث أثبت جدواه التشغيلية وساهم في تسليط الضوء على المشكلات التقنية المتعلقة بالاتصال الإلكتروني وتصنيف المنتجات، والتي ستُعالَج في العمليات اللاحقة التي تهدف إلى تحسين النظام (كانون الأول/ديسمبر 2025). وأُجريت اختبارات تجريبية إضافية في توغو بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء (آذار/مارس 2026). ويجري حالياً تطوير نموذج للتعريف بشركات الأعمال بهدف تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تسجيل معاملاتها والاطلاع على معلومات السوق.

30- **التدابير غير الجمركية.** واصل الأونكتاد تعزيز الشفافية التنظيمية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. واكتملت عملية جمع البيانات المتعلقة بالتدابير غير الجمركية في غانا، وملاوي، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي؛ ويبلغ العدد الإجمالي للبلدان الأفريقية المشمولة 35 بلداً. هذه العملية التي أفضت إلى وضع قائمة شاملة بالتدابير غير الجمركية هي الأوسع نطاقاً في أفريقيا حتى الآن، وهي توفر ركيزة أساسية لتعزيز الشفافية، والحد من عدم تناسق المعلومات، وزيادة القدرة على التنبؤ بالظروف التجارية. ويواصل الأونكتاد العمل مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تفعيل التزامات الشفافية، وخفض تكاليف التجارة، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية.

31- **الآلية الإلكترونية لرصد الحواجز غير الجمركية والإبلاغ عنها وإزالتها.** واصلت الآلية التابعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تحقيق نتائج إيجابية لصالح التجار والإدارات الوطنية، حيث تُوصِّل إلى تسوية 18 حالة تتعلق بالحواجز غير الجمركية بمساعدة الأونكتاد، مما يدل على الفعالية المتزايدة للآلية في تيسير إزالة العقبات التي تعترض التجارة بين الدول الأفريقية في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، أُبلغ عن 19 حاجزاً غير جمركي جديداً من خلال هذه الآلية، مما يعكس تزايد الوعي والثقة بهذه الآلية، وذلك بفضل أنشطة التوعية والتواصل الموجهة التي يضطلع بها الأونكتاد بالاشتراك مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والحكومات الوطنية. وقد ارتفع عدد المستخدمين المسجلين من 408 1 إلى 942 1، وهو ما يمثل أكبر زيادة سنوية منذ إطلاق المنصة. ويؤكد هذا النمو المستمر الأهمية المتزايدة لهذه الآلية بالنسبة إلى القطاع الخاص في دعم ظروف تجارية أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ بها في جميع أنحاء القارة.

32- **تعزيز دور البرلمانات في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.** في إطار المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ساهم الأونكتاد في تنظيم دورة تدريبية عبر الإنترنت لبناء القدرات مخصصة للبرلمانيين في منطقة الجماعة (تشرين الثاني/نوفمبر 2025 – نيسان/أبريل 2026).

جيم- التنمية المتمحورة حول الناس، مع التركيز على النساء والشباب

33- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم الأونكتاد التنمية المتمحورة حول الناس في بلدان أفريقيا، مع التركيز على النساء والشباب.

34- **دعم المشاريع التي تقودها النساء والشباب.** في إطار التحالفات القائمة على الفرص والقضايا التابعة لمنصة التعاون الإقليمي الأفريقي، ساهم الأونكتاد في إعداد مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي تهدف إلى تحفيز التحول الهيكلي في أفريقيا من خلال سلاسل القيمة الإقليمية، وتوسيع نطاق اندماج الشباب والنساء والمشاريع الصغرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأسواق، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتهدف هذه المبادرة إلى دعم مشاركة المشاريع الصغرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء والشباب في سلاسل القيمة ذات الأولوية، مثل نظم الأغذية الزراعية والمعادن الحرجة والتصنيع الأخضر، مما يسهم في تطوير منظومات إنتاج إقليمية متكاملة في جميع أنحاء أفريقيا (شباط/فبراير 2026).

35- **التجارة الإلكترونية من أجل المرأة**. منذ إطلاق هذه المبادرة في عام 2019، شـــاركت أكثر من 140 رائدة أعمال في مجال التكنولوجيا الرقمية في الدورات التدريبية الرئيســـية الســـبع التي نُظمت في أفريقيا بالتعاون مع أنصـــار مبادرة التجارة الإلكترونية من أجل المرأة. وعُقدت حلقة عمل في لاغوس، نيجيريا، شـاركت فيها 10 رائدات أعمال في مجال التكنولوجيا الرقمية مقرّهن في بنن وكوت ديفوار وغانا والسـنغال وتوغو، وجمعت ممثلين عن وزارات التجارة في الدول الأعضـاء في الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، والقطاع الخاص، وخبراء في مجال التجارة الإلكترونية، وشـركاء في التنمية، لمناقشـة الآثار المترتبة على استراتيجية التجارة الإلكترونية للجماعة في القطاع الخاص، ووضع توصيات بشأن زيادة مشاركة المرأة في التجارة الرقمية (تموز/يوليه 2025). وعُقدت حلقة عمل مدتها 14 يوماً حول قدرات رائدات الأعمال في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصـاد الرقمي، نُظمت بالتعاون مع وزارة التجارة الصـينية والأكاديمية الدولية لتدريب الموظفين المسؤولين عن قطاع الأعمال، وشاركت فيها 17 امرأة من مجتمعات التجارة الإلكترونية النسـائية في بنن والكاميرون وكينيا ومالي ونيجيريا وأوغندا؛ وأتاحت الجلسـات التي عُقدت مع 15 شـركة رائدة، والزيارات الميدانية إلى شركات معينة، والاجتماعات مع قيادات نسائية رفيعة المستوى، فضـلاً عن المشـــاركة في الدورة الرابعة للمعرض العالمي للتجارة الرقمية، للمشـــاركات فرصـــةً للاطلاع على أحدث التطورات في مجال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصـــطناعي في الصـــين (أيلول/ســـبتمبر 2025). وأصـدر الأونكتاد تقريراً بعنوان «إزالة الحواجز أمام رائدات الأعمال في مجال التكنولوجيا الرقمية: رؤى من أفريقيا»، يعرض أدلة جديدة على التحديات التي تواجهها رائدات الأعمال في مجال التكنولوجيا الرقمية والفرص المتاحة أمامهن، اسـتناداً إلى اسـتطلاعات رأي شـملت 94 رائدة أعمال من 33 بلداً نامياً و33 مقابلة مع مؤسِّسات شركات من 13 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ ويسلط التقرير الضوء على العوائق المســـتمرة التي تواجهها رائدات الأعمال في مجال التكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك محدودية فرص الحصـــول على التمويل، والثغرات في البنية التحتية الرقمية، والتحيز الجنســـاني في جمع الأموال؛ ويشـير إلى أن ارتفاع تكاليف التشـغيل، وتفاوت مسـتوى الاتصـال بالإنترنت، والعبء الكبير الذي تمثله مسـؤوليات الرعاية، كلها عوامل تعوق التوسـع في أفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى؛ ويقدم توصـيات تتعلق بالسـياســـة العامة بهدف تمكين رائدات الأعمال في مجال التكنولوجيا الرقمية من المشـــاركة الكاملة في الاقتصاد الرقمي (آب/أغسطس 2025).

دال- الاندماج في الاقتصاد العالمي

36- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم الأونكتاد مشاركة البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي.

37- **اتجاهات الاسـتثمار الأجنبي المباشـر**. سـلط الأونكتاد، في *تقرير الاسـتثمار العالمي لعام 2025: الاسـتثمار الدولي في الاقتصـاد الرقمي*، الضـوء على التقلبات الكبيرة في الاسـتثمار الأجنبي المباشـر في أفريقيا؛ ففي عام 2024، ارتفعت التدفقات الداخلة إلى أفريقيا بنحو 75 في المائة، لتصـــل إلى نحو 97 بليون دولار، ويعزى الارتفاع إلى حد كبير إلى عدد قليل من المشاريع الكبرى، مثل الاستثمارات الضـخمة في مجال التنمية الحضـرية في مصـر. وحتى التدفقات التي لا تشـمل هذه المشـاريع ارتفعت أيضـاً بنسـبة تناهز 12 في المائة مقارنةً بعام 2023. ومع ذلك، أشار الأونكتاد إلى أن حصة أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشـر العالمي لا تزال متواضـعة، وأن الاسـتثمار لا يزال يتركز في عدد قليل من الاقتصـادات المتوسـطة الدخل. وأعدّ الأونكتاد تقريراً عن الاستثمار في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، يتضمن تحليلاً للتطورات الأخيرة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، والاتجاهات القطاعية، والمناطق الاقتصـادية الخاصـة، وتمويل المشـاريع، والبيئة الاسـتثمارية العامة في جميع أنحاء شـرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ ويدرس التقرير الاســتثمارات في مجال البنية التحتية والطاقة المتجددة وغيرها من الاســتثمارات المتعلقة بالتنمية المســتدامة؛ ويسلط الضوء على أنماط تركّز الاستثمار، والتحديات أمام التكامل الإقليمي، وفرص التنويع. ويواصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

38- **استعراض سياسة الاستثمار**. أكمل الأونكتاد استعراضاً إقليمياً لسياسة الاستثمار يخص الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وأوصى الاستعراض بتحويل الاستثمارات من قطاع الهيدروكربونات نحو قطاعات أكثر تنوعاً واستدامةً وشمولاً، بهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود؛ وحدد خيارات لتنقيح ميثاق الاستثمار الإقليمي، وهو صك قانوني رئيسي ينظم الاستثمار في جميع أنحاء الجماعة. وقدم الأونكتاد نتائج الاستعراض الإقليمي لسياسة الاستثمار الخاصة بالاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا خلال إطلاق دليل الاستثمار الخاص بالمنطقة عبر الإنترنت، بما في ذلك التوصيات التي تهدف إلى دعم تحقيق مزيد من التوافق الإقليمي بشأن الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والتشغيلية، لا سيما في مجالات تأسيس شركات الأعمال، والضرائب، وتنظيم العمل، وسياسة المنافسة (أيار/مايو 2025). وشارك الأونكتاد في اجتماع سنوي مع هيئات ترويج الاستثمار، حيث جرى تبادل آخر المستجدات بشأن اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة، بهدف تعزيز الاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي. ونظم الأونكتاد أربع دورات تدريبية حول تصميم سياسات الاستثمار المستدام واستهداف المستثمرين في الاقتصاد الرقمي لصالح هيئة ترويج الاستثمار في كوت ديفوار، بمشاركة 66 من موظفي الهيئة (آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2025). وأطلع الأونكتاد صانعي السياسات من وكالة إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة في تشاد على نُهج تشجيع الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة (تشرين الاول/أكتوبر 2025). وأخيراً، واصل الأونكتاد دعم أنشطة التوعية المتعلقة باستعراض سياسة الاستثمار في تونس، وعقد جلسات إحاطة للجهات المعنية الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري.

39- **اتفاقات الاستثمار الدولية**. قدم الأونكتاد الدعم للدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وأمانتها العامة من أجل مواءمة منطقة الاستثمار المشتركة مع الأطر القارية وأفضل الممارسات الدولية. وفي أعقاب حلقة عمل عُقدت في نيروبي للمصادقة على مضمون الاتفاق (أيار/مايو 2025)، أُدخلت تعديلات على مشروع الاتفاق، وحُدِّد موعد لعقد اجتماع تقني آخر في عام 2026، بهدف التوصل إلى توافق في الآراء. وأجرى الأونكتاد استعراضاً لشبكة اتفاقات الاستثمار الدولية الخاصة بجمهورية تنزانيا المتحدة، تضمّن تحليلاً لكل بند على حدة وحدّد خيارات في مجال السياسة العامة تتماشى مع أولويات التنمية المستدامة (حزيران/يونيه 2025). واستُكمل الاستعراض بعقد حلقة عمل لبناء القدرات موجهة للمسؤولين الحكوميين، مما ساعد على تعزيز فهم الاتجاهات العالمية لاتفاقات الاستثمار الدولية، وأحكام تيسير الاستثمار، وخيارات الإصلاح (أيلول/سبتمبر 2025). وفي مصر، نظم الأونكتاد حلقة عمل لبناء القدرات موجهة لمسؤولي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، تناولت المفاوضات بشأن الأحكام التي تدعم التنمية في اتفاقات الاستثمار الدولية، وتيسير الاستثمار، وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (أيلول/سبتمبر 2025). ودعم هذا التدريب الجهود الجارية الرامية إلى إصلاح وتحديث إطار اتفاقات الاستثمار الدولية في مصر بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد الإقليمي، نظم الأونكتاد، بالشراكة مع المعهد الدولي للتنمية المستدامة، حلقة عمل عبر الإنترنت ضمت أكثر من 100 من صانعي السياسات والمفاوضين وهيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا، لمناقشة أحكام تيسير الاستثمار في الاتفاقات الدولية، بالاستفادة من التجارب المتعلقة بـ «بروتوكول الاستثمار» الخاص بالاتفاق المؤسِّس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والأطر الإقليمية الأخرى، مع تسليط الضوء على الفرص المتاحة في إطار الصكوك العالمية الناشئة مثل اتفاق تيسير الاستثمار من أجل التنمية في إطار منظمة التجارة العالمية (أيلول/سبتمبر 2025).

40- **دعم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**. دعم الأونكتاد جزر القمر في تنفيذ خطة عمل استراتيجية لما بعد الانضمام، حُددت فيها الأنشطة ذات الأولوية المتعلقة بالمعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة، ووضع برنامج عمل مفصلاً يكفل الحصول على المساهمات المالية لدعم هذا العمل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية. بالإضافة إلى ذلك، قدم الأونكتاد مساهمات قانونية وتقنية لإثيوبيا بهدف دعم العرض المنقح المتعلق بالوصول إلى الأسواق في قطاعي الخدمات المالية والاتصالات في إطار الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات.

41- **التحضير للمؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية.** قدّم الأونكتاد عرضاً حول آفاق مشاركة البلدان الأفريقية في التجارة العالمية خلال نشاط تحضيري نظمته المنظمة الدولية للفرنكوفونية في ياوندي (نيسان/أبريل 2025). ونظم الأونكتاد، بالتعاون مع المعهد الجامعي الأوروبي، حلقة عمل تحضيرية في فلورنسا، إيطاليا، حول موقف أقل البلدان نمواً تمهيداً للمؤتمر الوزاري، شملت ممثلين عن أقل البلدان نمواً في أفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر 2025). وساهم الأونكتاد في تنظيم حلقة عمل تحضيرية إقليمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (شباط/فبراير 2026). وأخيراً، اشترك الأونكتاد في تنظيم جلسة إعلامية في جنيف لخبراء التجارة من أقل البلدان نمواً، بمن في ذلك ممثلون عن عدة بلدان في أفريقيا، حول موضوع «الاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف من أجل تنمية أقل البلدان نمواً»؛ وخلال الجلسة، جرت مناقشة التحديات المتعلقة بالتجارة والتنمية في أقل البلدان نمواً، وأولويات هذه البلدان في الفترة التي تسبق انعقاد المؤتمر الوزاري (آذار/مارس 2026).

42- **النقل والخدمات اللوجستية.** قدّم الأونكتاد، في تقريره *المعنون استعراض النقل البحري لعام 2025: الصمود في مواجهة الأمواج العاتية*، تقييماً للتطورات في التجارة البحرية والموانئ وقطاع النقل البحري وأسواق الشحن وتكاليف النقل، فضلاً عن الأطر القانونية والتنظيمية، وتحليلاً لأنماط التجارة البحرية والأداء القطاعي في أفريقيا. وأكمل الأونكتاد تنفيذ مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية المعنون «موانئ ذكية مستدامة للدول الأفريقية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل "التعافي بشكل أفضل" من جائحة كوفيد-19». ودعم المشروع ثلاثة موانئ في أفريقيا، هي تيما في غانا، وبورت لويس في موريشيوس، وطنجة المتوسط في المغرب، في مجال دمج حلول الطاقة المتجددة وخفيضة الكربون، والتقنيات الخضراء والذكية؛ وعُقدت حلقات عمل وطنية للتحقق وبناء القدرات في بورت لويس (أيار/مايو 2025)، وطنجة (تشرين الثاني/نوفمبر 2025)، وتيما (كانون الأول/ديسمبر 2025). وإجمالاً، تم تدريب أكثر من 150 مشاركاً على تنفيذ التوصيات الرئيسية المنبثقة عن التقييم، مثل توسيع نطاق استخدام الطاقة الشمسية، وتزويد معدات الموانئ بالكهرباء، والتخطيط لمسارات الوقود المستقبلية، وتنفيذ نظم إدارة الطاقة. وفي إطار مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية المعنون "تسخير سياسات التجارة والنقل والخدمات اللوجستية لبناء سلاسل إمداد غذائية مستدامة ومرنة في الكاريبي والمنطقة العربية"، نظم الأونكتاد حلقة عمل في المغرب، بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، بهدف المصادقة على التقييم الوطني لسياسات التجارة والنقل والخدمات اللوجستية من أجل تعزيز قدرة سلسلة الإمداد الغذائي على الصمود (تشرين الثاني/نوفمبر 2025).

43- **النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا).** في أفريقيا، لا تزال 39 دولة وإقليماً تستخدم أو تطبق تكنولوجيا النظام الآلي للبيانات الجمركية «أسيكودا». ويجري في إطار برنامج أسيكودا تنفيذ عدة مشاريع تهدف إلى نشر تقنيات جديدة في البلدان المستفيدة بهدف تحسين كفاءة الجمارك. وفي منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، يهدف مشروع مموَّل من الاتحاد الأوروبي إلى تطبيق الحل الإقليم للعبور في الممرات البرية في وسط أفريقيا الذي يستند إلى نظام أسيكودا. وفي مدغشقر، سيتولى مشروع مموَّل تمويلاً ذاتياً تنفيذ نظام أسيكودا الذي تم تطويره لمساعدة الأطراف في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض التي لا تتوفر لديها إمكانية الوصول إلى نظام إلكتروني لإدارة التصاريح. وتُستخدم حالياً نظم الشباك الموحّد القائمة على تكنولوجيا أسيكودا في بوروندي، وجزر القمر، ورواندا، وساو تومي وبرينسيبي، وأوغندا، وزمبابوي. وفي زمبابوي، انضمت وحدة المواد المستنفدة للأوزون، وهي وكالة حكومية شريكة أخرى، إلى الشباك الإلكتروني الموحّد القائم على نظام أسيكودا. وستُتَّخذ إجراءات لتعزيز نظم الشباك الموحّد في بوروندي، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، وفي زمبابوي، كمشروع مموَّل تمويلاً ذاتياً. ووقّع كل من الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وناميبيا، ورواندا، وسيشيل، وزامبيا على مشاريع للمساعدة التقنية تهدف إلى تعزيز وتطوير نظام أسيكودا العالمي «ASYCUDA World»؛ وتُموَّل هذه المشاريع تمويلاً ذاتياً من قبل الحكومات المعنية، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة Trade Mark Africa، والبنك الدولي.

ويؤدي تطبيق نظام أسيكودا إلى تحقيق مكاسب كبيرة من حيث زيادة الإيرادات الجمركية وتقليص مدة التخليص الجمركي، على النحو التالي: على سبيل المثال، في جيبوتي، أصبح إجراء التخليص الجمركي إلكترونياً بنسبة 100 في المائة؛ وفي غينيا الاستوائية، ارتفعت إيرادات الجمارك بنسبة 89 في المائة في ميناء مالابو خلال الفترة 2024–2025؛ وفي إسواتيني، انخفض متوسط وقت إنجاز الإجراءات الجمركية من 90 دقيقة في عام 2021 إلى 28 دقيقة في عام 2025؛ وفي غامبيا، ارتفعت إيرادات الجمارك بنسبة 21 في المائة في الفترة 2024–2025 وبنسبة 96 في المائة بعد تنفيذ نظام أسيكودا العالمي في عام 2022.

44- **قواعد المنشأ**. واصل الأونكتاد تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني لمجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية، والتي تضم 27 بلداً من أفريقيا، فيما يتعلق بالتفاوض على قواعد المنشأ، بما في ذلك من خلال حلقة عمل خُصِّصت للغرض (أيار/مايو 2025). ونظم الأونكتاد، بالتعاون مع المعهد الجامعي الأوروبي، اجتماعاً تنفيذياً للفريق المعني بالتفاوض على قواعد المنشأ وصياغتها (تشرين الأول/أكتوبر 2025). وأصدر الأونكتاد دراسة بعنوان "Evidence and potentialities of regional value chains in Sub-Saharan Africa using cumulation: A quantitative and firm-level approach"، بتمويل من المملكة المتحدة.

45- **الإحصاءات**. في عام 2025، يسَّر الأونكتاد، بالاشتراك مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، تدريب 625 3 مشاركاً (منهم 43,6 في المائة من النساء) من خلال دورة التعلم الإلكتروني "التدريب من أجل التجارة" في مجال إحصاءات التجارة في السلع والخدمات. وكانت بلدان أفريقية، منها الكاميرون ومصر وغانا، من بين الدول المشاركة الرائدة. وفي إطار مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية المعنون «تحديد حجم التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، عقد الأونكتاد حلقة عمل تفاعلية في نيجيريا (كانون الأول/ديسمبر 2025)، بهدف دعم جمع البيانات المتعلقة بتدفقات التعاون بين بلدان الجنوب. وعرض الأونكتاد إطاراً لقياس التعاون بين بلدان الجنوب في المنتديات الدولية، بما في ذلك المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي أُطلقت خلاله «شبكة ممارسين» للدول الأعضاء. وواصل الأونكتاد مشروعاً طويل الأمد مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا يهدف إلى تحسين إحصاءات التجارة في الخدمات في ثماني دول أعضاء[6]. وفي عام 2025، أنجزت بنن وكوت ديفوار استقصاءات شاملة للمؤسسات باستخدام نظام معلومات إحصاءات التجارة في الخدمات التابع للأونكتاد.

46- **قياس التدفقات المالية غير المشروعة والتصدي لها**. في إطار مشروع بعنوان "القياس الإحصائي للتدفقات المالية الضريبية والتجارية غير المشروعة لتيسير اتخاذ إجراءات سياساتية أدق"، بتمويل من مؤسسة المجتمع المفتوح، نظم الأونكتاد حلقة عمل بشأن السياسة العامة في ناميبيا (أيار/مايو 2025)، وزامبيا (حزيران/يونيه 2025) وغانا (أيلول/سبتمبر 2025)، لتدريب الأفرقة العاملة التقنية الوطنية على تطبيق إطار عمل الأونكتاد الخاص بالتقييم والتحليل والتطبيق، بهدف ترجمة قياس التدفقات المالية غير المشروعة إلى إجراءات قائمة على الأدلة. وتمخض المشروع عن جملة من النتائج شملت إنشاء وحدة قياس مخصصة في زامبيا ووضع خطط عمل وطنية في كل بلد. وعُقدت حلقة عمل ختامية بهدف تبادل النتائج بين البلدان الثلاثة (آذار/مارس 2026). وفي إطار مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية المعنون «قياس التدفقات المالية غير المشروعة وكبحها»، الذي يُنفَّذ بالاشتراك مع اللجان الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قدم الأونكتاد الدعم لبوركينا فاسو والسنغال في ترجمة نتائج قياس التدفقات المالية غير المشروعة إلى إجراءات ملموسة، وذلك من خلال تنظيم حلقات عمل تناولت مسائل السياسة العامة في واغادوغو (كانون الأول/ديسمبر 2025) وداكار (كانون الثاني/يناير 2026)،

(6) بنن، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار، وغينيا بيساو، ومالي، والنيجر، والسنغال، وتوغو.

مما ســـاهم في دعم إعداد خطط العمل والتقارير الوطنية. وقام الأونكتاد بتطوير وحدات للتعلم الإلكتروني حول أســـاليب قياس التدفقات المالية غير المشـــروعة باللغتين الإنكليزية والفرنســـية. وأخيراً، عرض الأونكتاد الإطار الســـياســـاتي والنتائج المحققة في البلدان التجريبية خلال جلســـة إحاطة أُقيمت لممثلي البعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ونُظمت بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور (كانون الأول/ديسمبر 2025).

ثالثاً- الموارد المالية المرصودة لأفريقيا

47- في عام 2025، أُنفقت نســـبة 33,9 في المائة من مجموع نفقات مشـــاريع الأونكتاد، أي ما قيمته 521 979 19 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، على مشاريع لدعم التنمية المستدامة في أفريقيا. وتمثل هذه النسبة رقماً قياسياً من حيث القيمة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، وزيادة بنسبة 7,4 نقاط مئوية في حصة الإنفاق الإجمالي على المشاريع المخصصة لأفريقيا مقارنةً بعام 2024، عندما بلغت الحصة 26,5 في المائة، أي ما يعادل 598 971 14 دولاراً. كما تمثل النسبة عكسَ الاتجاه التنازلي في الإنفاق المخصص للمشاريع التي تعود بالفائدة على أفريقيا منذ عام 2022.